14 me Année No. 683

Lundi—6—8—1946

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول
احمد حسن الزيات

الادارة
دار الرسالة بشارع السلطان حسين رقم ٨١ — عابدين — القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

بدل الاشتراك عن سنة
١٠٠ فى مصر والسودان
١٥٠ فى سائر الممالك الأخرى
ثمن العدد ٢٠ مليما

الاعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

العـــدد ٦٨٣ « القاهرة فى يوم الإثنين ٧ رمضان سنة ١٣٦٥ — ٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ » السنة الرابعة عشرة

مراجعـــة ديمقراطية

للأستاذ عباس محمود العقاد

معرفة الحاضر على ضوء الماضى كمعرفة الماضى على ضوء الحاضر: كلاهما وسيلة من وسائل المعرفة الصحيحة بعد المقابلة بين الحالات المختلفة

ومنذ أيام رجعنا إلى وثائق الحركة الدستورية والحركة الاستقلالية على عهد الاحتلال ، لأنهما مدار القضية المصرية ، وهى الآن فى دور الفصل والتقرير . فوقفنا على نبذ من طرائف التاريخ القريب تدلنا على ما نحن فيه وما كنا فيه ، وتحتاج إلى بعض التوضيح من طريق التعقيب

كان لورد كرومر يتكلم عن المطالب الوطنية فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ فقال عن مطالب الحزب الوطنى : « ... فهمت أنه يطالب إنشاء مجلس شبيه بمجلس النواب البريطانى . ولا أدرى هل كان يطالب حصر السلطة كلها فى مجلس واحد ، أو إنشاء مجلس ثان بمثابة مجلس الشيوخ فى فرنسا ، أو مجلس الأعيان فى انجلترا ، ولا أدرى كذلك هل كان يقصد أن ذلك المجلس النيابى المصرى يسن القوانين لسكان القطر المصرى كلهم بلا فرق ولا تمييز ، أو يسنها لرعايا الحكومة المحلية وحدهم دون غيرهم ... فلعلى لا أخطئ إذا قلت إن ذلك الحزب يطلب أولا أن تكون الوزارة مسئولة لذلك المجلس ، وأن يتوقف وجودها على بقاء أكثريته معها ، وثانياً أن تكون للمجلس السيطرة التامة على مالية البلاد كما هى الحال فى المجالس التى ينتخب أعضاؤها فى بلاد الإنجليز وفى غيرها من البلدان الأوربية »

ثم قال : « ولو قبل طلبه الأول لأفضى إلى الفوضى بلا مبالغة ، لأنه يثير الدسائس على اختلاف أنواعها ، ويبعث القوة إلى الرشوة التى كانت ضاربة أطنابها فى طول البلاد وعرضها ، ولا تزال إلى يومنا هذا تموت موتاً بطيئاً جداً ، ولا يبعد أنه يعيد أسوأ مساوئ الحكومة الشخصية تحت ستار المجالس الحرة الشورية . ولو قبل طلبه الثانى وتولى المجلس مراقبة المالية ، لأفضى ذلك بالأمة إلى الإفلاس لا محالة ... »

هكذا كان لورد كرومر يقول قبل أربعين سنة فى إبان سيطرة الاحتلال

ومهما يكن الظن بالباعث له على هذا الرأى سواء اعتقده أو غلبت عليه المصلحة السياسية فيه ، فقد كانت الرقابة البرلمانية هى الشرط الذى اشترط الإنجليز عند ما سلموا ببعض الحقوق الوطنية فى سنة ١٩٢٢ ، أى بعد تقرير كرومر بخمس عشرة سنة . فلم يتشاءموا بالحياة النيابية المصرية يومئذ كما تشاءموا بها قبل تلك الفترة ، ولم يجهلوا ما فيها من الضمان أيا كان غرضهم المقصود من ذلك الضمان

ومضت بضع وعشرون سنة على حياة نيابية متقطعة ، فلم يفض الأمر إلى الإفلاس فى ثروة الحكومة أو ثروة الأمة ، بل زادت موارد الحكومة ثلاثة أضعاف ، ونشأت للأمة موارد صناعية وتجارية لم تكن معروفة عند كتابة ذلك التقرير

وعزل لورد كرومر بعد كتابة هذا التقرير بأقل من عام واحد ، فخلفه سير الدون غورست ، وكتب عن الانتخابات المصرية التى حدثت فى أول عهده فقال : « تمت الانتخابات لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى آخر السنة الماضية . ولما كانت الميول قد اتجهت مؤخراً إلى إدخال شكل من أشكال الحكم النيابى إلى هذه البلاد ، فيحسن بى أن أروى بالتمام ما يحدث فى هذه الانتخابات »

وبعد أن أوجز القول عن قانون الانتخاب قال : « فى القاهرة ١٣٤٠٠٠ بالغ مصرى ، ولكن المقيدة أسماؤهم فى السجلات منهم ٣٤٠٠٠ ، وقد بلغ عدد الذين اقترعوا من بين هؤلاء ٥٠٠ فقط ، أى ٤ر٤ فى المائة من الذين قيدوا أسماءهم فى السجلات ، و ١ر١ من مجموع الذين لهم حق الاقتراع . وكان عدد المندوبين الذين اقترعوا فى الانتخاب الثانى ١٢ فقط بدلا من ١٣ على عدد دوائر القاهرة لأن الانتخاب لم يتم فى إحدى الدوائر إذ لم يترشح أحد للانتخاب » .

ومضى فى إحصاءات كهذا الإحصاء للدلالة على قلة إقبال الشعب على الانتخاب ثم قال : « ولكن الحال تتبدل متى دخل الانتخاب فى طوره الثانى واجتمع المندوبون لانتخاب أعضاء مجلس المديرية أو الجمعية العمومية أو مجلس الشورى حسبما تدعو الحال ؛ فان الاهتمام يشتد اشتداداً عظيما وينصرف هم المرشحين إلى اكتساب أصوات الناخبين ، وقل أن يتخلف أحد من المندوبين عن الحضور » .

ثم قال : « فالأحوال التى تتم الانتخابات العمومية المصرية فيها تؤيد رأى الذين يرون أن هذه البلاد لا تزال بعيدة جداً عن بلوغ المنزلة التى يستطاع فيها إنشاء شىء من المجالس النيابية الحقيقية ، وقد يتيسر تشكيل مظاهر حكومة كهذه ، وإنما يستحيل ضمان تمثيل آراء أكثرية الأمة تمثيلا صحيحاً فتكون النتيجة الوقوع فى أيدى السياسيين الذين لا يهمهم سوى مصلحتهم فيسهل عليهم العبث بالنظام حتى يطابق أغراضهم » .

ثم ختم هذا البحث بالكلمة التى تستحق الوقوف لديها كثيراً لأنها هى النتيجة المستخلصة من جميع هذه المقدمات إذ يقول : « لست أريد أن يحمل كلامى على رغبتى فى الحط من فائدة هذين المجلسين فى شكلهما الحالى أو المعارضة فى ترقيتهما تدريجياً على نسبة قيامهما بتأدية ما نيط بهما بالحكمة والعقل . فان الاقتراحات التى يقترحها هذان المجلسان كانت تقع موقع الاعتبار لدى الحكومة دائماً ، وقد تيسر فى السنوات الأخيرة قبول كثير من اقتراحاتهما مما يدل على أنهما سالكان السبيل القويم ... » .

فالسير الدون غورست لم يكن مقصراً فى تصوير عيوب الانتخاب ، ولا كان عظيم الرغبة فى الشهادة لمجلس الشورى أو الجمعية العمومية ، ولكنه اعترف بالحقيقة التى هى خلاصة البحث فى هذا الموضوع ، وهى أن الهيئات النيابية تأتى بالفائدة التى لا يستغنى عنها أيا كان نظام الانتخاب ومبلغ العناية بإعطاء الأصوات بين الناخبين .

ونحن نعلم من التجربة أن نظام الانتخاب ذو شأن فى الحياة النيابية ، ولكننا لا نبالغ فى شأنه حتى نحسب أنه يغير تمثيل الأمة فى مجالسها الدستورية .

فالطبقة التى يتألف منها مجلس النواب المصرى هى هى بعينها كلما جرى الانتخاب على اختلاف القوانين من الدرجة الواحدة إلى الدرجتين ومن المندوبين الثلاثينيين إلى المندوبين الخمسينيين ، وهى هى بعينها بالفاً ما بلغ عدد الناخبين فى العواصم والأقاليم ، لأن ألف ناخب يمثلون العناصر المصرية كما يمثلهم عشرة آلاف أو أكثر من عشرة آلاف ، إذ كان الاختلاف مقصوراً على العدد فلا يتجاوز ذلك إلى الاختلاف فى تركيب البنية الاجتماعية أو تعدد المصالح الطائفية . فمائة ساكن من سكان المدن يمثلون آراء الشعب ويؤلفون عناصره كما يمثلهم أو يؤلف عناصرهم ألف أو ألفان ، ومن أجل هذا لا يصح أن يقال إن قلة الناخبين تخرج للبلد مجلساً لا يمثل أكثرية الأمة كما قال السير الدون غورست فى تقريره . فان الألف تكرار « عددى » للمائة لا يترتب عليه تغيير فى حقيقة المصالح ولا فى حقيقة التكوين

الاجتماعى ولا فى حقيقة التربية السياسية . فلا سبيل إلى تمثيل أصدق من هذا التمثيل بزيادة العدد أو تعديل بعض الشروط .

أما إذا تبدل تكوين العناصر الاجتماعية فى الأمة فيومئذ لا يغنى الألف عن عشرة الآلاف ، ويومئذ يتحرك العشرة الآلاف جميعاً لإعطاء أصواتهم لأن مصالحهم لا تمثلها مصالح ألف منهم أو ألفين ، ويومئذ يتعلق الأمر بالبواعث النفسية التى تحفز الناخب إلى الاهتمام بإعطاء صوته لمن يرضاه ، ولا يتعلق الأمر بالنصوص الحرفية أو بالكمية العددية ، لأن النصوص الحرفية لا تخلق الاهتمام ، ولا تخلق المصالح التى تبعث فى النفوس ذلك الاهتمام .

نعم إن القوانين تحتاج إلى التعديل بين الحين والحين لرفع بعض القيود وتوسيع بعض الحقوق ، وليس هذا الذى ننفيه وننكره لأنه بديهى واضح لا يقبل النفى والانكار ، ولكننا نريد أن نقول إن شأن النصوص والكميات العددية دون ذلك الشأن الضخم الذى يبالغ فيه بعض المعقبين على إحصاءات الانتخابات ؛ لأن تغيير النصوص كما رأينا لم يغير « تركيبة » المجلس النيابى فى مصر لا من حيث الطبقة ولا من حيث الكفاءة ولا من حيث المزايا الاجتماعية أو الخلقية ، ولأن عدد الناخبين يغنى فيه ألف كما يغنى فيه عشرة آلاف ، إذا كان هؤلاء جميعاً على تشابه فى العناصر الاجتماعية والمصالح الطائفية ، فيصح التمثيل القوى بالعدد القليل كما يصح بالعدد الكثير .

* * *

تلك هى عبرة المقابلة بين نظم النيابة فى العهد الحاضر ونظم النيابة فى عهد الاحتلال .

أما حركة الاستقلال فقد كان لورد كرومر حريصاً على تقرير الواقع فى وصفها حين قال : « ... إذا قلنا إن الحركة الوطنية المصرية الحالية ليست إلا حركة نحو الجامعة الاسلامية لم يطابق قولنا الواقع من كل وجه » ولعله لم يخالف الواقع كثيراً حين وصف تلك الحركة فى أيامه فقال إنها مصبوغة صبغاً شديداً بصبغة الجامعة الاسلامية » ثم عاد فقال : « وإنى على الرغم من جميع الظواهر لا أزال غير مقتنع بأن الميل إلى الجامعة الإسلامية متأصل كثيراً فى الهيئة الاجتماعية المصرية . بل إنى واثق أنه لو كان المصريون يعتقدون إمكان إخراج الآراء المتعلقة بتلك الجامعة من القوة إلى الفعل لانقلب الرأى العام عليها انقلاباً عظيماً سريعاً ... » .

هذه التفرقة بين حركة الاستقلال وحركة الجامعة الاسلامية هى نظرة مشكورة من سياسى انجليزى لا يرضيه إعلان الحقيقة فى هذا الموضوع على التخصيص ، ولكننا على يقين أن الجيل الذى انقضى بعد كتابة التقرير الكرومرى قد فصل فى هذه المسألة فصلا لا يجوز اللبس فيه . لأنه قد أبرز حب الاستقلال الوطنى بمعزل عن العصبية الدينية . فلا يقال إن المصرى يقبل الحكم الأجنبى من أبناء هذا الدين ويرفضه من أبناء ذلك الدين وإنما يطلب الاستقلال لأنه يؤمن بأن مصر للمصريين ، أيا كانت عقائد هؤلاء المصريين .

عباس محمود العقاد

إعلان

تعلن مشيخة الجامع الأزهر بالقاهرة أنها تنوى إيفاد بعوث علمية إلى البلاد الغربية للتخصص فى إحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية ، ورتبت لذلك امتحان مسابقة بين الحاصلين على الشهادة العالية فى مستوى الثقافة العامة فى التعليم الثانوى الحكومى .

وسيعقد هذا الإمتحان فى ٢١ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ فى معهد القاهرة . وآخر ميعاد لقبول الطلبات على الإستمارة الخاصة هو ٧ سبتمبر ١٩٤٦ . وتطلب البيانات والإستمارة من مكتب البحوث والثقافة الإسلامية بإدارة الجامع الأزهر وإليه توجه الطلبات .

وسيعلن فيما بعد عن بعوث التخصص فى غير ذلك من المواد التى يحتاج الأزهر إلى المتخصصين فيها . ٥٧٣٨